

الشروط العامة للشراء الخاصة بجيفودان (السلع والخدمات)

1 — نطاق التطبيق:

يخضع كل أمر شراء ("أمر توريد") صادر من مجموعة شركات جيفودان ("مشتري") لمورد سلع أو خدمات ("مورد") لهذه الشروط العامة للشراء ("الشروط").

في هذه الشروط تكون الإشارة إلى السلع والخدمات، إشارة إلى السلع أو الخدمات الموصوفة أو المشار إليها على وجه أمر التوريد. وتكون كلمة "عقد" إشارة إلى أمر توريد والشروط بالإضافة إلى أية أحكام أخرى مشار إليها في أمر التوريد أو الشروط أو غير ذلك مما يكون متفق عليه صراحة وكتابة بين المشتري والمورد. ويشكل العقد الإتفاق الكامل بين المشتري والمورد والسرد الحصري للأحكام والشروط بين الطرفين بصرف النظر عما يتعارض مع ذلك في الشروط العامة للمورد أو في أي مستند آخر صادر عن المورد. وتعتبر أية أحكام وشروط متعارضة أو إضافية في أي من تلك المستندات الخاصة بالمورد لاغية وغير ملزمة للطرفين بإستثناء ما يوافق عليه صراحة وكتابة من قبل المشتري.

2 — تأكيد قبول أمر توريد:

يتعين تأكيد قبول أي أمر توريد لسلع أو خدمات كتابة من قبل المورد خلال يومي عمل من تاريخ صدور أمر التوريد. وفي غيبة تأكيد القبول خلال المدة المذكورة، يحق للمشتري إعتبار أن أمر التوريد قد تم قبوله من قبل المورد كما يحتفظ المشتري بالحق في إلغاء أي أمر توريد لم يتم تأكيد قبوله خلال المدة المذكورة.

3 — الثمن:

يعتبر الثمن المبين على أمر التوريد هو الثمن المتفق عليه بين المشتري و المورد. ويكون الثمن ثابتاً ولا يجوز زيادته من قبل المورد بدون موافقة المشتري الكتابية.

4 — السداد:

لا يعتبر السداد من قبل المشتري إقراراً منه بوفاء المورد بالتزاماته كما لا يعتبر تنازلاً عن حقه في الضمان أو التعويضات.



5 — أحكام التسليم:

يلتزم المورد بتسليم السلع أو تقديم الخدمات، أو كلاهما، في المكان المحدد من قبل المشتري وطبقاً لتعليمات التسليم الخاصة بالمشتري. وفيما يتعلق بالسلع الخطرة، فيتم الإفصاح عنها وشحنها وفقاً للقواعد الخاصة بتلك السلع. من المفهوم أن قواعد الإنكوتيرمز Incoterms المطبقة من قبل المشتري هي قواعد الإنكوتيرمز Incoterms لسنة 2020.

6 — تاريخ ووقت التسليم:

يلتزم المورد بتسليم السلع أو تقديم الخدمات، أو كلاهما، في التاريخ المحدد، أو خلال المدة المحددة، في أمر التوريد. ويلتزم المورد بإخطار المشتري بالتأخير في التسليم أو في تقديم الخدمة فور ظهور احتمال ذلك التأخير، وفي جميع الأحوال، قبل تاريخ التسليم، أو إنتهاء مدة التسليم أو تقديم الخدمة أو كلاهما. ويحق للمشتري، في حالة التأخير أو الإخطار بالتأخير، وفقاً لإختياره، إما إلغاء أمر التوريد أو الموافقة على مد مدة التسليم أو أداء الخدمة أو كلاهما دون الإخلال بحق المشتري في التعويضات في كلتا الحالتين. 7 —

التغليف:

يكون تغليف السلع وفقاً لتعليمات المشتري، إن وجدت، ويتم ذكر البيانات التالية عليها: اسم المنتج وتاريخ الإنتاج ورقم الدفعة والوزن الصافي والوزن الإجمالي والوزن الفارغ وأية بيانات أخرى مذكورة على أمر التوريد إن وجدت. كما يتعين مطابقة التغليف ووضع البيانات مع القواعد السارية. ويحق للمشتري رفض السلع إذا كان التغليف أو وضع البيانات أو مستندات التسليم غير مطابقة لما ذكر، أو كانت تالفة أو ملوثة، وذلك مع عدم الإخلال بحقه في التعويضات.

8 — السلع والخدمات غير المطابقة:

يحق للمشتري، وفقاً لإختياره، أن يقوم بفحص السلع أو الخدمات أو كلاهما عن الإستلام أو في أي وقت لاحق. ويحق للمشتري في أي وقت رفض السلع أو الخدمات غير المطابقة لمتطلبات العقد بما في ذلك، بدون حصر، الضمانات المحددة في هذه الشروط أو الضمانات الإضافية المقدمة من المورد أو أية ضمانات أخرى وفقاً للقانون. بالإضافة لذلك، يحق للمشتري رد أي سلع إذا كانت الكمية الموردة تزيد أو تنقص بمقدار 10% عن الكمية المذكورة في أمر التوريد. ويحق للمشتري وفقاً لإختياره، فيما

يتعلق بأى من هذه السلع أو الخدمات غير المطابقة، إلغاء أمر التوريد أو طلب إستبدال السلع أو إعادة تقديم الخدمات دون الإخلال بحقه فى التعويضات فى كلتا الحالتين.

9 — الضمان والمسئولية:

يتضمن المورد ويوافق على أن: (1) السلع والخدمات سيتم تقديمها وفقاً لمتطلبات العقد، (2) السلع ستكون جديدة، (3) السلع والخدمات ستكون مطابقة للمواصفات المتفق عليها وكذلك العينات والرسومات أو معايير الأداء المحددة أو الموافق عليها من قبل المشتري، (4) السلع والخدمات ستكون قابلة للإتجار ومن مواد ومصنعية وجودة عالية وصالحة للإستخدام فى الغرض المقصود من المشتري وخالية من الأخطاء والعيوب، (5) الخدمات سيتم تقديمها بصورة مهنية بارعة ومطابقة لنطاق العمل المتفق عليه. ويتعهد المورد بأن يتم تصنيع وتسليم السلع والخدمات، بما فى ذلك جميع المواد المندمجة فى السلع أو المستخدمة فى الخدمات، وفقاً لجميع القوانين والقواعد المطبقة بما فى ذلك، دون حصر، ضوابط التصدير السارية فى البلد أو البلاد التى يزاوّل النشاط بها. كما يقر المورد بإمتثاله لجميع القوانين والقواعد المتعلقة بأعماله بما فى ذلك، دون حصر، القوانين والقواعد المتعلقة بمكافحة الفساد ومكافحة غسل الأموال والإتجار بالبشر والجريمة المنظمة، وبأنه لا يستخدم، وأن مورديه لا يستخدمون، عمالة الأطفال. ويوافق المورد على حماية المشتري وتعويضه من جميع المطالبات والدعاوى وأسباب المقاضاه والأضرار والمسئوليات والخسائر والتكاليف (بما فى ذلك، دون حصر، أتعاب المحاماه ومصاريف المحاكم) والمصاريف الناشئة عن السلع أو الخدمات، أو عن إستخدام المشتري للسلع أو الخدمات أو بمناسبتها.

10 — التأمين:

يلتزم المورد بإبرام بوليصة تأمين بالإحتفاظ بها طالما كان يقوم بتوريد سلعة للمشتري أو تقديم خدمات للمشتري وذلك لمدة سنة واحدة تالية، على أن يكون بوليصة التأمين بالنوع والمبالغ: (1) التى يتطلبها القانون، (2) المطابقة لمعايير الصناعة، (3) المطلوبة من قبل المشتري بصورة معقولة. وفى جميع الأحوال يلتزم المورد بأن يقدم للمشتري، لدى طلبه، شهادة تأمين تثبت التغطية المبرمة.

11 — تراخيص العمل والحد الأدنى من الأجور وظروف العمل:

يضمن المورد، فى حالة تقديم الخدمات فى مقر المشتري، أن:

(أ) المورد، أو موظفي المورد، أو كلاهما، لديهم الصلاحيات وتراخيص العمل اللازمة وفقاً للقوانين المطبقة لتنفيذ العقد، بما في ذلك تقديم الخدمات في مقر المشتري و (ب) المورد يمثل للقواعد المطبقة بشأن الحد الأدنى للأجور وظروف العمل. وفي حالة التعاقد من الباطن، يضمن المورد أن مقاول الباطن ملتزماً كتابياً بالإمتثال للأحكام المنصوص عليها في هذه الشروط بما في ذلك الضمانات المنصوص عليها في الفقرتين (أ) و (ب) بعاليه .

12 — الملكية الفكرية :

يضمن المورد أن تقديم أو استخدام السلع أو الخدمات أو كلاهما لا يمثل، ولن يمثل، إخلالاً بأية حقوق ملكية فكرية للغير، ويوافق المورد على حماية وتعويض المشتري من أي مطالبات أو إدعاءات والأضرار والمسئوليات والخسائر والتكاليف (بما في ذلك، دون حصر، أتعاب المحاماه ومصاريف المحاكم) والمصاريف الناشئة عن الإعتداء على الملكية الفكرية للغير مما ينشأ عن السلع أو الخدمات أو استخدام المشتري للسلع أو الخدمات. وتكون أية حقوق ملكية فكرية ناشئة عن الخدمات أو بمناسبتها ملكاً للمشتري.

13 — السرية

يلتزم المورد بأن يبقى على سرية أمر التوريد للمشتري وجميع المعلومات الواردة له من المشتري فيما يتعلق بأمر التوريد وبألا يفشى بها لأي طرف من الغير أو يستخدمها في أي غرض غير تنفيذ العقد.

14 — حماية البيانات:

حيث يقوم البائع بمعالجة البيانات الشخصية للمشتري في أداء العقد كمعالج بيانات، يتعهد البائع بأنه يجب عليه معالجة البيانات الشخصية وفقاً لتشريعات الحماية البيانات المعمول بها وأنه يجب عليه التعاون على الفور مع المشتري إذا كان هناك ضرورة لتقييم العناية أو اتفاق منفصل لحماية البيانات

15 — النسخة الإنجليزية :

تسرى النسخة الإنجليزية في حالة التعارض بينها وبين أي نسخة مترجمة من هذه الشروط.

16 — عدم التنازل:

يكون التنازل عن العقد أو عن أى مصلحة فيه من قبل المورد كلياً أو جزئياً بدون الموافقة الكتابية من المشتري باطلاً وبغير أثر.

17 — التعاقد من الباطن:

لا يجوز للمورد التعاقد من الباطن بشأن أداء كل إلتزماته أو أى جزء منها دون الموافقة الكتابية المسبقة من المشتري. وفى حالة التعاقد من الباطن بموافقة المشتري الكتابية، يظل المورد مسئولاً مسئولية كاملة عن تنفيذ أية إلتزامات تم التعاقد من الباطن بشأنها.

18 — القانون واجب التطبيق والإختصاص:

يخضع العقد بشأن صحته وتفسيره وتنفيذه لقوانين مكان تسجيل مقار المشتري، كما يفسر وفقاً لها وذلك مع عدم إعمال أحكام إختيار القانون أو تنازع القوانين، كما تستبعد بصفة خاصة إتفاقية الأمم المتحدة بشأن البيع الدولى للسلع. وتختص محاكم مكان تسجيل مقار المشتري بالنظر فى أى نزاع ينشأ بشأن العقد أو بمناسبته وذلك دون الإخلال بحق المشتري فى إتخاذ الإجراءات فى مكان تسجيل مقر المورد.

19 — الامتثال للقوانين

يقرّ المورد بأن الامتثال الصارم لجميع قوانين الرقابة التجارية السارية يُعد شرطاً أساسياً وجوهرياً في هذه الاتفاقية. ويُقصد بـ **"قوانين الرقابة التجارية"** جميع القوانين واللوائح المعمول بها المتعلقة بالعقوبات الاقتصادية، وضوابط التصدير والاستيراد، والحظر التجاري، وقوائم الأطراف المحظورة أو الخاضعة للعقوبات، ومتطلبات التراخيص، وقواعد مكافحة المقاطعة، وأي قيود أخرى تنظم التجارة الدولية.

ويقرّ المورد ويتعهد ويضمن أن لا هو، ولا أي من شركاته التابعة، أو أعضاء مجلس إدارته، أو مسؤوليه، أو موظفيه، أو وكلائه، أو المقاولين من الباطن التابعين له:

(أ) مدرج في أي قائمة سارية للعقوبات أو للأطراف المحظورة، أو مملوك أو خاضع لسيطرة أي طرف مدرج في أي من تلك القوائم؛

(ب) يقع مقره أو تأسس أو يقيم في أي دولة أو إقليم يخضع لعقوبات تجارية شاملة، أو يتصرف نيابةً عن

أي منها، ما لم يكن ذلك مصرحاً به صراحةً من قبل السلطات المختصة؛

(ج) لن يشارك، بصورة مباشرة أو غير مباشرة، في أي معاملة أو توريد أو نقل أو استخدام للسلع أو الخدمات من شأنه أن يؤدي إلى مخالفة المشتري لقوانين الرقابة التجارية.

ويلتزم المورد بالحصول على جميع التراخيص والتصاريح والموافقات اللازمة، والمحافظة على سريتها طوال مدة الاتفاقية، بما يضمن الوفاء بالتزاماته بموجبها. كما يلتزم بإخطار المشتري فوراً بأي مخالفة فعلية أو محتملة لهذا البند أو لأي من قوانين الرقابة التجارية السارية.

ويتحمل المورد المسؤولية الكاملة عن ضمان امتثال المقاولين من الباطن وسلسلة التوريد الخاصة به لأحكام هذا البند ولجميع قوانين الرقابة التجارية السارية. ويُعد أي إخلال بهذا البند إخلالاً جوهرياً بالاتفاقية، ويمنح المشتري الحق في إنهاء الاتفاقية فوراً دون أن تترتب عليه أي مسؤولية، وذلك بالإضافة إلى أي حقوق أو وسائل انتصاف أخرى تكون متاحة له بموجب هذه الاتفاقية أو القانون.